الأهرام

المصدر :

التاريخ :

■ الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي

انتصار للشرعية الفلسطينية أم عليها؟

حلمي الاسمر

على الرغم من اقرار اللجنة المركزية لحركة «فتح» لمشروع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي لاعلان المبادىء الذي قيل: ان منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وقعتا عليه بالاحرف الاولى، الا ان مشروع الاتفاق المتضمن خيار ما سمي «غزة ـ اريحا اولا» يحتاج الى تخطي جملة من العقبات الكأداء حتى يصبح اتفاقا قابلا للتطبيق، مع العلم ان المشروع برمته لا يشكل الا اطارا ومدخلا لحل القضية الفلسطينية بوصفها كنه ولب ما اصطلح على تسميته بـ «الصراع العربي ـ الاسرائيلي» والى ذلك فان اللغة التي صيغ بها المشروع والشروح والملاحق التابعة له توحي بانه يحتاج الى جهد مرير ومضن حتى يتسنى ترجمة بنوده الى واقع ملموس على الارض، بل على السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال، حيث ان مشروع الاتفاق لا يتحدث عن سلطة وطنية حقيقية على الارض والسكان بل ينشغل في مجمله بوضع المبادىء العامة لحكم ذاتي فلسطيني مؤقت يبدأ ببقعتين جغرافيتين هما قطاع غزة ومنطقة اريحا لا يشكلان في مجملهما غير ٢٪ من مجمل ارض فلسطين، يمتد فيما بعد ووفق جدول زمني مرهون بمدى نجاح التجربة وفق المعايير الاسرائيلية كي يشمل بقية السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مع استثناء منطقة القدس الكبرى التي تشكل حوالي ثلث الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك كمرحلة انتقالية تستمر خمس سنوات كي يصار في نهاية السنة الثالثة للبحث في شروط وما هية المرحلة النهائية.

مع العلم ان مشروع الاتفاق ينص على مشاركة سكان القدس العرب بانتخابات مجلس الحكم الذاتي انتخابا وترشيحا دون ان يكون للاراضي التي يقيمون عليها اي دور في هذا الحكم، ويمكن تقسيم العقبات التي تقف في طريق الاتفاق الى ثلاثة اقسام:

معارضة فلسطينية

الاول: خاص بالساحة الفلسطينية حيث ان مشروع الاتفاق الذي أعلن نصه غير الرسمي حتى الآن عبر وسائل الاعلام ولم يعلن نصه الرسمي بعد، تمت صياغته والاتفاق على بنوده في لقاءات سرية جرت في اوسلو بالنرويج بين ممثلين من منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل بواسطة نرويجية، فيما كانت مفاوضات واشنطن بين الممثلين الفلسطينيين والاسرائيليين تجري على مدار اكثر من ٢٠ شهرا وعشر جولات دون ان تؤدي الى اي شكل من اشكال الاتفاق، وهو واقع عبر عنه بمرارة الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض الذي شعر بغير قليل من العبث للجهود التي بذلها وفريقه المفاوض حيث كان يدير مفاوضات اجرائية مكرسة لوسائل الاعلام، فيما كانت المفاوضات المعمقة والحقيقية تجري من وراء ظهره، وبعيدا عن علم حتى اقرب المقربين من القيادة الفلسطينية، ومنهم اناس في اللجنة المركزية لحركة «فتح» أمثال عباس زكي الذي قال: إنه علم بالاتفاق من وسائل الاعلام.

واذا كان اعضاء «مطبخ» الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات والمشاركون الرئيسيون في صناعة القرار الفلسطيني بمنأى عن اي علم بما يجري فما هو الحال ببقية الفصائل المشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي بمجملها معترضة على الطريقة التي يتم فيها اتخاذ القرار الفلسطيني فكيف اذا كان هذا القرار متعلقا

عرفات تأييد خارجي و معارضة داخلية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بانفاق تاريخي ربما يكون حصيلة مواجهة استمرت حوالي القرن بين العرب واليهود قبل قيام اسرائيل وبعدها؟

ولعل هذا الواقع هو ما دفع باحد القادة الفلسطينيين ـ الذي لم يشأ ذكر اسمه ـ الى القول: إن مشروع الاتفاق لم يكن سوى «صفقة» من نوع ما بين عرفات شخصيا وبعض اقرب مقربيه وبين ممثلي القيادة الاسرائيلية، ولا يخفى ان رسم مشروع الاتفاق بانه «صفقة يجرده من اي بعد جذري او تاريخي! ذلك ان حظ الصفقات من الاستمرار مرهون بمن يبرمها، وهي بالطبع غير ملزمة لاحد وان لبست لبوس الالزام فلن يتم لها هذا الا بالقوة، وهو ما يؤكده انها بعيدة كل البعد عن ان تصبح حلا تاريخيا لصراع دام متشعبًا كالصراع العربي الاسرائيلي، من هنا فإن جهد قيادة عرفات ستركز الآن في الباس هذه «الصفقة» اللبوس الشرعي بحيث تبدو وكانها خارجة من اعماق البيت الفلسطيني وهنا بالذات تجد قيادة عرفات صعوبات جمة، ذلك ان البيت الفلسطيني اصلا لا يتمتع بالاستقرار والترتيب لاكثر من سبب، فعلى صعيد حركة فتح وهي اكبر فصيل فلسطيني داخل هذا البيت تعاني من انقسامات مريرة وحادة ولا تدين بمجملها بالولاء بالكامل لقيادة عرفات، فهناك من زعامات الحركة التاريخية من جمد نفسه وهناك من جمد، وهنالك من يعمل لصالحه وله اتجاه مناصر داخل الحركة واخرون يلتزمون الصمت والحياد، بالاضافة الى العاملين في داخل فريق عرفات وعلى صعيد الفصائل الاخرى كالجبهتين الشعبية والديمقراطية فان لهما وعلى صعيد الفصائل كما هو معروف موقف آخر مغاير لموقف عرفات حيث يعارضان اطار مدريد برمته ومسار المفاوضات في واشنطن فضلا عن مشروع اعلان المبادىء موضع الحديث الآن، وكان هو معروف فإن هذه الفصائل شكلت هي وفصائل أخرى خارج المنظمة جبهة رفض دعت نفسها «الفصائل العشر المعارضة» وهذا يؤدي الى الحديث عن الفصائل العاملة خارج «بيت الطاعة» الفلسطيني وأهمها حركة «حماس» التي ترفض المفاوضات من حيث المبدأ وتتمسك بحل جذري للمشكل الفلسطيني اقرب ما يكون الى روح الميثاق الوطني الفلسطيني، وهي بالطبع اشد ما تكون رفضا لكل الحلول التي لا تاخذ بعين الاعتبار انتماء الارض الفلسطينية الاسلامية كارض موقوفة للمسلمين وذراريهم من بعدهم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

والى كل هذا، هناك الوفد الفلسطيني المفاوض الذي حاول طيلة الفترة الماضية ان يبدو وكأنه وفد منظمة التحرير الفلسطينية حتى قبل الاعلان عن مشروع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي بقليل، ليبدأ الوفد فيما بعد وعلى استحياء يطرح وجهة نظره انطلاقا من الشرعية الشعبية التي اكتسبها نتيجة لمسكه بغير قليل من الثوابت الفلسطينية الكبرى والتي يجمع عليها الشعب الفلسطيني مثل قضية القدس وعروبتها وضرورة وقف الاستيطان والولاية الجغرافية على مجمل الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا من فلسطين عقب حرب ١٩٤٨. وهكذا بدا الوفد وكأنه اكثر قربا من صدق تمثيله للشعب الفلسطيني من المنظمة التي حرصت طيلة عقود على كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ويكاد يجمع المراقبون في المنطقة ان هذه المقولة لم تكن مهزوزة ومضطربة في اي مرحلة مضت كما هي الان ولعل رد فعل الشارع الفلسطيني في التجمعات السكانية في فلسطين المحتلة والاردن ولبنان وسوريا ومدى التزامها بدعوات جبهة الرفض الفلسطينية (الفصائل العشرة) للاضراب ما يؤكد ان قيادة المنظمة الحالية في جهة والشعب الفلسطيني في جهة اخرى، من هنا فإن ما كانت تنادي به حماس من عدم الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني لم يعد يثير الاستهجان والاستغراب في الشارع الفلسطيني، ولعل من اطرف الاشياء هنا ما ردده الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في اكثر من موقع وموقف وهو ان الجهات التي لا تعترف بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني هي: امريكا واسرائيل وحماس، حيث الطرفان الاولان على وشك الاعتراف بهذه الصفة للمنظمة فيما بدأت جماهير عريضة من الشعب الفلسطيني تعيد النظر في موقفها من هذه القضية بعد ان كانت حماس وحيدة فريدة في مناداتها بعدم الاعتراف بهذه الصفة للمنظمة.

مفاجأة للعرب

الثاني: أما النوع الثاني من العقبات التي

الملك حسين ايد الاتفاق

تقف في طريق مشروع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي فهو خاص بالدائرة العربية حيث لوحظ ان الاعلان عن مشروع الاتفاق اذهل الدول العربية المشاركة في مفاوضات واشنطن لعدة اسباب من أهمها:

١ ـ عدم معرفتها بالمفاوضات السرية.

٢ ـ تجاوز الاتفاق العربي القاضي بالتزام الدول العربية المفاوضة باجراء التنسيق اللازم فيما بينها خاصة فيما يتعلق بتطور المفاوضات على المسارات كافة.

٣ ـ الالتفاف الفلسطيني في اتخاذ خطوة استباقية منفردة اعادت الى الاذهان مبادرة الرئيس المصري الراحل انور السادات حينما قرر زيارة القدس وما تبعه ذلك من توقيع على اتفاقيات كامب ديفيد.

٤ ـ الزج باسم الاردن كطرف رئيسي في مشروع الاتفاق دون استشارته واخذ موافقته على القيام بالدور الذي يسنده مشروع الاتفاق.

ان الراصد لمجمل التصريحات العربية التي علقت على مشروع الاتفاق يلحظ ان الاعتراض على «شكل» التوصل الى مشروع الاتفاق وليس على «مضمونه» الى حد ما، وبناء على هذه النتيجة فالمنتظر ان يزول «التحفظ» العربي على مشروع الاتفاق، وقد بدا هذا التحفظ بالزوال بالفعل حيث رحب العاهل الاردني الملك حسين بمشروع الاتفاق بعد ان تسنى له الاطلاع على تفاصيله التي زودته بها القيادة الفلسطينية، واعتبره بداية لتطبيق القرار ٢٤٢.. ومن المتوقع طبعا ان يحظى مشروع الاتفاق بمباركة عربية رسمية وعليه فان العقبة الرئيسة ستبقى متعلقة بالجانب التمويلي للاتفاق، حيث ان تنفيذ المشروع بحاجة للمال وهذا لن يتم الا بتحصيل المباركة الكاملة للاتفاق على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية.

موافقة دولية

ثالثا: أما الجزء الثالث من العقبات فهي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

خاصة بالدائرة الدولية وفيما يبدو فإن هذه الدائرة ستكون وربما كانت اقل الدوائر مجلبة للمتاعب للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات حيث اعلن الاتحاد الروسي دعمه للاتفاق، كما رحبت الادارة الامريكية بالاتفاق وان كان هذا الترحيب شابه بعض التحفظ وعدم الافراط بالامل الا ان الدلائل تشير الى الدعم الدولي اقرب ما يكون توفر لمشروع الاتفاق في الوقت الذي رحب فيه بطرس غالي السكرتير العام للامم المتحدة بمشروع الاتفاق واعلن عن وضع نفسه تحت تصرف الفلسطينيين والاسرائيليين.. ومع ذلك فان المتوقع ان تثير مسالة تمويل مشروع الاتفاق مشاكل جمة في ظل الاوضاع الاقتصادية العالمية المتردية.

وبعد.

فإن القراءة المتانية للخارطة السياسية في المنطقة العربية وفي الحركة الدبلوماسية النشطة التي تشهدها العواصم الرئيسة في المنطقة والعالم تؤكد ان مشروع الاتفاق الفلسطيني سياخذ منحى فعليًا تقربه اكثر فاكثر الى لحظة التوقيع الرسمي فعلى الصعيدين العربي والدولي لن يجد الزعيم الفلسطيني متاعب تذكر في سبيل انقاذ الاتفاق اما على الصعيد الداخلي الفلسطيني فالمخاطر جمة وغير محدودة، ففي الوقت الذي يجد فيه مشروع الاتفاق ترحيبًا مشروطًا من قطاعات الشعب الفلسطيني في الداخل تحديدا. والمقصود بمشروط هنا ان يكون الاتفاق مقدمة للدولة الفلسطينية ـ نرى ان القطاعات الاخرى تنظر بتشكك كبير لجدوى هذا الاتفاق وقدرته على تلبية المصالح والتطلعات الدنيا للشعب الفلسطيني بل انها ترى انه يفتح المجال لادخال المنطقة العربية برمتها عصر الصهينة والتبعية الكاملة لاسرائيل على حد قول المعارضين للاتفاق، او على حد تعبير احد المواطنين الفلسطينيين «لقد جاهد الفلسطينيون طيلة مئة عام لتخليص فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي، الا ان النتيجة كانت ان هذا الاتفاق لم يخلص فلسطين من الاحتلال بل ربما اسهم في مد الاحتلال ليشمل الوطن العربي كله».

ولعل وجهة النظر هذه تضع علامات تساؤل كبيرة على مستقبل الاتفاق وقدرته على الصمود خاصة وانه صيغ بعبارات مفتوحة تمكن الطرف الاسرائيلي من تفسيره وفق وجهة نظره، الامر الذي يشي بان خلافات جمة ستبرز لدى الشروع في تطبيق بنود الاتفاق وهو ما يمكن المعارضة الفلسطينية القوية للنفوذ من هذه البوابة لتاليب الراي الفلسطيني ضد الاتفاق واقناعه بعدم جدواه وهو ما سيدخل الاراضي المحتلة في حقبة ربما تكون دامية سيدفع ثمنها الاكبر الشعب الفلسطيني ذاته.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية